جيش الاحتلال يشن حملة اعتقالات في الضفة

الرئاسة الفلسطينية : التصعيد الإسرائيلي في القدس يقود لتفجير الأوضاع

عناصر من الجيش الإسرائيلي

الأراضي المحتلة – «وكالات» : طالبت الرئاسة الفلسطينية، الحكومة الإسرائيلية بوقف «الاستفزازات» في شرق القدس عشية تنظيم مسيرة الأعلام المقررة يوم الأحد المقبل.

وقال المتحدث باسم الرئاسة نبيل أبو ردينة في بيان إن مثل هذه الاستفزازات «لا تقود سوى إلى التوتر والعنف»، معتبرة أن إسرائيل «تسيء مجدداً تقدير عزيمة الشعب الفلسطيني وقيادته وقدرته على الصمود والتحدي من خلال الإصرار على تنفيذ مسيرة الأعلام».

وحمل أبو ردينة الحكومة الإسرائيلية «المسؤولية الكاملة عن هذا التصعيد الذي سيؤدي إلى تفجير الأوضاع»، مؤكداً أن الشعب الفلسطيني وقيادته قادرون على حماية القدس ومقدساتها الإسلامية والمسيحية.

وأضاف «لقد تجاوز المتطرفون بتهور وبشكل غير مسؤول كل الخطوط الحمر من خلال التهديد بنسف قبة الصخرة المشرفة، وإصرار الاحتلال على مواصلة الاعتداءات على الأماكن المقدسة سواء في القدس أو الخليل، وسياسة الاقتحامات والقتل اليومي لشباب فلسطين».

وطالب أبو ردينة، المجتمع الدولي والإدارة الأمريكية باتخاذ موقف واضح وصريح من الاستفزازات الإسرائيلية، داعياً كذلك واشنطن إلى «إزالة الغموض في العلاقات الفلسطينية– الأمريكية من خلال العمل على تنفيذ أقوالها وأن تحافظ على مصداقيتها وعلى الشرعية الدولية والقانون الدولي».

ومن المقرر تنظيم مسيرة الأعلام يوم الأحد المقبل في ذكرى ما تعتبره إسرائيل «توحيد القدس» بإحياء ذكرى استكمال سيطرة إسرائيل على المدينة واحتلال الجزء الشرقي منها خلال حرب يونيو عام 1967.

من جانب آخر أدانت وزارة الخارجية والمغتربين الفلسطينية أمس الخميس إصرار الحكومة الإسرائيلية على المضي في تنظيم ما تسمى بـ(مسيرة الأعلام) في القدس، معتبرة أنها «جزء لا يتجزأ من تصعيد العدوان الإسرائيلي على المدينة المقدسة ومواطنيها ومقدساتها، وتحد سافرا للمطالبات والمواقف الدولية والأمريكية الهادفة لوقف التصعيد وتهدئة الأوضاع».

وقالت الخارجية الفلسطينية، في بيان صحافي اليوم أوردته وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا): إن «هذه المسيرة وغيرها من أشكال عدوان الاحتلال على القدس محاولة لتصدير أزمات هذه الحكومة إلى الجانب الفلسطيني وعلى حساب الحقوق الفلسطينية».

وأضافت أن «تحويل القدس إلى ثكنة عسكرية تحت شعار «حماية مسيرة الأعلام»، يُسقط أية شرعية مزعومة للاحتلال في القدس، ويثبت من جديد أن القدس الشرقية مدينة محتلة وجزء لا يتجزأ من الأرض الفلسطينية المحتلة».

وأشارت إلى أن «ذلك يبرز أيضا عمق أزمة الاحتلال وفشله الذريع في ضم القدس، خاصة في ظل الصمود الأسطوري للمقدسيين وحفاظهم على جميع مظاهر عروبة القدس وهويتها وانتصاراتهم المتواصلة في الدفاع عن القدس ومقدساتها، والتي كان آخرها انتصارهم في معركة رفع العلم الفلسطيني في ربوع العاصمة المحتلة وتحديهم للاحتلال في تشييع الشهيدة شيرين أبو عاقلة والشهيد وليد الشريف».

وحملت الخارجية، «الحكومة الإسرائيلية برئاسة المتطرف نفتالي بينت المسؤولية الكاملة والمباشرة عن نتائج وتداعيات هذه المسيرة الاستفزازية، مؤكدة أنها «تعكس حقيقة التبني الإسرائيلي الرسمي غير المحدود لجميع أشكال الاعتداءات الاستيطانية التهويدية التي تتعرض لها الأماكن المقدسة كسياسة حكومية معتمدة».

وأكدت أن «السياسة الاستعمارية الاستفزازية التي ينفذها الاحتلال ضد القدس ومواطنيها تُهدد بدفع ساحة الصراع نحو مربعات حرب دينية لا يمكن توقع نتائجها وتداعياتها».

من جهة أخرى شن الجيش الإسرائيلي حملة اعتقالات فجر أمس الخميس في عدد من مدن الضفة الغربية طالت أكثر من 17 فلسطينياً، حسبما ذكرت وكالة (معا) الفلسطينية للأنباء.

وفي قطاع غزة، أطلقت قوات إسرائيلية، فجر أمس، نيران رشاشاتها الثقيلة وقنابل الغاز المسيل للدموع تجاه الأراضي الزراعية شرق المحافظة الوسطى.

وأفادت وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)، بأن جنوداً متمركزين في الأبراج العسكرية شرق قطاع غزة أطلقوا وبكثافة نيران رشاشاتهم الثقيلة وقنابل الغاز المسيل للدموع تجاه الأراضي الزراعية شرق مدينة دير البلح ومخيمي المغازي والبريج، دون الإبلاغ عن إصابات في صفوف المواطنين.

من جهة أخرى أفاد تقرير إخباري أمس الخميس بأن قوات إسرائيلية تبحث عن ثلاثة فلسطينيين «تجولوا داخل موقع للجيش» قرب رام الله فجر أمس لمدة ساعتين.

وأوضحت هيئة البث الإسرائيلي أن الفلسطينيين الثلاثة «تسللوا فجر أمس إلى موقع للجيش بمنطقة رام الله وتجولوا فيه بصورة حرة لمدة ساعتين، في وقت كان فيه العشرات من المحاربين والمحاربات نائمين».

وأضافت أنه يُعتقد أن الثلاثة لم يكونوا مسلحين،وأرادوا سرقة ذخيرة أو عتاد عسكري آخر.

واكتشفت مجندة الحادث واستدعت قوات الأمن، التي لا تزال تبحث عنهم، بعد أن هربوا إلى قرية جبع المجاورة.

من جانب آخر ألغت محكمة استئناف إسرائيلية أمس الأربعاء حكماً أصدره قاضي محكمة جزئية أثار غضباً فلسطينياً بالتشكيك في مدى قانونية منع اليهود من الصلاة في حرم المسجد الأقصى، فيما حذرت الولايات المتحدة مواطنيها من التوجه إلى تلك المنطقة.

وكانت محكمة الصلح الإسرائيلي أصدرت حكماً أولياً يسمح للمستوطنين اليهود بأداء الصلوات التلمودية بصوت عال وما يشبه «الركوع» أثناءً الاقتحامات اليومية للمسجد الأقصى، ونص قرار المحكمة على أن جملة «شيماع يسرائيل» وتعني: «اسمع يا إسرائيل» والانحناء على الأرض داخل المسجد، أمر لا يمكن تجريمه.

وفي ظل «الوضع القائم» المستمر منذ عقود، لا تسمح إسرائيل لليهود بالزيارة إلا بشرط الامتناع عن ممارسة الشعائر الدينية.

وطعن ٣ شبان يهود على قرار الشرطة منعهم من دخول البلدة القديمة لمدة ١٥ يوماً بسبب أدائهم طقوساً يهودية داخل الحرم. وقضت محكمة الأحد الماضي بأن أفعالهم لم تشكل انتهاكاً للأمن.

وأدى ذلك إلى احتجاجات من القيادة الفلسطينية وتهديدات من فصائل فلسطينية مسلحة وتعهد من إسرائيل بأن يتم الحفاظ على الوضع الراهن.

كما أثارت مسيرة الأعلام التي يخطط لها القوميون في إسرائيل في البلدة القديمة في ٢٩ مايو التوترات. وأقامت دعوى استئناف أمس أمام محكمة القدس الجزئية والتي أبدت قرار المنع.

وقالت القاضية آينات أفمان مولر في حكمها «لا يمكن المغالاة في تقدير الحساسية الخاصة لجبل الهيكل» مستخدمة الاسم العبري لموقع المسجد الأقصى.

وأضافت أن الحق في حرية ممارسة الشعائر اليهودية هناك «ليس مطلقاً ويجب أن تجبه المصالح الأخرى ومنها الحفاظ على النظام العام».

وقال محامي المتهمين ناتي روم في تصريح لرويترز «من الغريب والمؤسف أنه في القرن الحادي والعشرين، في بلد يهودي وديمقراطي، ستتضرر حقوق الإنسان الأساسية لليهود بشدة».

وتزايد عدد زيارات اليهود لحرم المسجد الأقصى، بما في ذلك خلال شهر رمضان الذي تزامن هذا العام مع عيد الفصح اليهودي، مما أثار غضب الفلسطينيين.

كما أعرب الأردن، الذي يتولى الوصاية على المقدسات الإسلامية في القدس، عن قلقه.

وحثت السفارة الأمريكية في القدس مواطنيها على توخي الحيطة أمس الأربعاء، محذرة موظفي الحكومة الأمريكية وعائلاتهم «من دخول البلدة القديمة في أي وقت الأحد المقبل».

أمريكا تصادر شحنة نفط إيرانية قرب جزيرة يونانية

«الدفاع» الإيرانية تؤكد وقوع «حادث» في وحدة أبحاث نووية

سفينة شحن إيرانية

«وكالات» : أعلنت وزارة الدفاع الإيرانية أمس الخميس أن «الحادث» الذي أفاد الاعلام الرسمي عن حصوله في منطقة بارشين جنوب شرق طهران، وقع في وحدة أبحاث تابعة لها وأودى بحياة «مهندس» وإصابة آخر.

وأفادت الوزارة في بيان عن «وقوع حادث مساء الأربعاء في إحدى الوحدات البحثية التابعة لوزارة الدفاع في منطقة بارشين»، ما أدى الى «استشهاد المهندس إحسان قد بيغي وإصابة أحد زملائه».

وجاء ذلك بعد ساعات من إعلان الإعلام المحلي مقتل شخص جراء «حادث صناعي» في منطقة بارشين التي تضم مجمعاً عسكرياً يشتبه بأنه سبق لإيران أن أجرت فيه اختبارات تفجير قابلة للتطبيق في المجال النووي.

من جهة أخرى ذكرت 3 مصادر مطلعة أن الولايات المتحدة صادرت شحنة نفط إيرانية منقولة على متن سفينة تديرها روسيا قرب اليونان، مضيفة أن الشحنة سترسل إلى الولايات المتحدة على متن سفينة أخرى.

وقال مصدر في وزارة الشحن اليونانية أمس الخميس إن وزارة العدل الأمريكية «أبلغت اليونان بأن الشحنة على السفينة هي نفط إيراني».

وأضاف المصدر «نُقلت الشحنة إلى سفينة أخرى تستأجرها الولايات المتحدة»، ولم يضف مزيداً من التفاصيل.

شراكات غير مشروطة لأستراليا مع دول المحيط الهادئ

وزيرة الخارجية الأسترالية بيني وونغ

«وكالات»: وعدت وزيرة الخارجية الأسترالية بيني وونغ، بأن تكون مساعدات أستراليا وتعاونها مع دول المحيط الهادئ «غير مشروطة»، فيما يبدو أنه ضربة مستترة للحكومة الصينية في الوقت الذي تعزز فيه الدولتان علاقاتهما الدبلوماسية في المنطقة.

وذكرت وكالة «بلومبرغ» للأنباء أنه في كلمة رئيسية لها في فيجي، أمس الخميس، قالت وزيرة الخارجية الأسترالية الجديدة إن بلادها «سوف تظل شريكاً مهماً في تنمية «منطقة المحيط الهادئ في الأعوام المقبلة، بينما اتهمت الحكومة السابقة في كانبرا بتقويض العلاقات من خلال إهمال» مسؤوليتها عن اتخاذ إجراءات بشأن تغير المناخ».

وتتزامن زيارة وونغ لفيجي مع زيارة نادرة لوزير الخارجية الصيني وانغ يي لمنطقة المحيط الهادئ، حيث يزور عدداً كبيراً من الدول، من بينها جزر سليمان وكيريباتي وبابوا غينيا الجديدة، في جولة تستغرق 8 أيام تبدأ أمس الخميس.

ووصل وانغ إلى جزر سليمان مساء الأربعاء، ومن المتوقع أن تكون كيريباتي المحطة الثانية من جولته.

مسؤول أممي: «طالبان» تغيّب النساء في أفغانستان

نساء أفغانيات

«وكالات» : حذّر مقرر الأمم المتحدة الخاص لحقوق الإنسان في أفغانستان ريتشارد بينيت خلال زيارة إلى البلاد من أن القيود المفروضة من حكومة طالبان على النساء تهدف لـ«تغييبهن» في المجتمع.

وفرضت طالبان منذ عادت إلى السلطة العام الماضي قيوداً قاسية على النساء والفتيات تتوافق مع تفسيرها المتشدد للشريعة الإسلامية.

وحظرت المراهقات من المدارس الثانوية بينما أجبرت النساء على ترك بعض الوظائف الحكومية ومنعن من السفر بمفردهن.

وهذا الشهر، أمر المرشد الأعلى لأفغانستان وزعيم طالبان هبة الله أخوند زاده النساء بتغطية حتى وجوههن في الأماكن العامة.

وقال بينيت للصحافيين في كابول إن هذه السياسة تعكس «نمطاً قائماً على الفصل التام بين الجنسين وتهدف لتغييب النساء في المجتمع».

وأضاف أن «السلطات (التي تقود البلاد) بحكم الأمر الواقع فشلت في إدراك شدة وخطورة الانتهاكات المرتكبة، العديد منها باسمها».

وتأتي تصريحاته بينما فرّق عناصر طالبان تظاهرة نسائية تدعو لإعادة فتح المدارس الثانوية المخصصة للإناث.

وقالت مونيسا مبارز التي شاركت في تنظيم التظاهرة لوكالة «فرانس برس»: «قدم عناصر غاضبون من طالبان وفرقونا».

وفي مارس، أمرت طالبان بإغلاق جميع مدارس الإناث الثانوية، بعد ساعات فقط على فتحها للمرة الأولى منذ تولت الحركة السلطة في أغسطس الماضي.

وما زال على الحكومة تقديم تبرير واضح للقرار، لكن المسؤولين أشاروا إلى أنه سيعاد فتحها قريبا.

وشددت حكومات أجنبية على أن سجّل طالبان في حقوق الإنسان، وخصوصا بالنسبة للنساء، سيكون محوريا في تحديد إن كان سيتم الاعتراف بحكومة الحركة.

الصين: لا نية لنا في إقامة قاعدة عسكرية في جزر سليمان

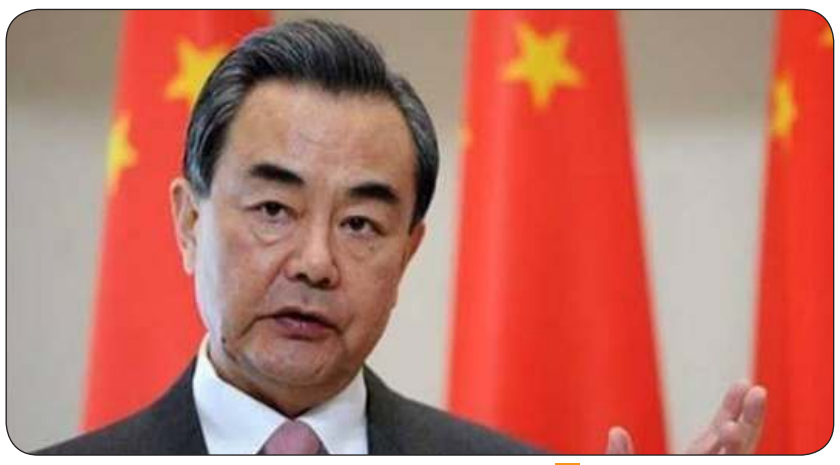
وزير الخارجية الصيني وانغ يي

بكين – «وكالات» : أعلن وزير الخارجية الصيني وانغ يي، أمس الخميس، أن بكين «لا نية لديها على الإطلاق» في بناء قاعدة عسكرية في جزر سليمان بعد تكهنات سرت حول هدف اتفاق أمني أبرم في الآونة الأخيرة مع هونيارا.

وسعى الوزير الصيني الى تبديد القلق الدولي بشأن الاتفاق الأمني الذي أبرمته الصين الشهر الماضي مع جزر سليمان، لا سيما من جانب الولايات المتحدة واستراليا اللتين تتخوفان من أن يتيح إقامة وجود عسكري صيني في الارخبيل قائلاً إن الاتفاق «لا لبس فيه وصريح وصادق».

من ناحية أخرى رسم رئيس الوزراء الصيني لي كه تشيانغ، صورة قاتمة للاقتصاد الوطني الذي تقوّضه القيود المفروضة لمكافحة كوفيد19، معتبراً أنه يمرّ بـ«لحظة حساسة» في مواجهة صعوبات «أكبر من تلك التي شجلت في العام 2020».

تنتهج الصين التي تواجه منذ أشهر موجة وبائية جديدة، استراتيجية صفر كوفيد الرامية إلى الحدّ قدر الإمكان من عدد الوفيات بفضل تدابير إغلاق خصوصاً في شنغهاي منذ مطلع أبريل.

وتترتب عن هذه السياسة الصحية التي يدافع عنها الرئيس الصيني شي جينبينغ بشراسة، تداعيات كبيرة على الاقتصاد، مع إغلاق عدد كبير من المتاجر والشركات وتباطؤ نشاط المصانع واضطراب سلاسل التوريد.

وقال لي كه تشيانغ في مؤتمر عبر الفيديو الأربعاء أمام آلاف المسؤولين المحليين: «منذ مارس وأكثر من ذلك منذ أبريل سجّلت المؤشرات الاقتصادية المرتبطة بالتوظيف والإنتاج الصناعي واستهلاك الكهرباء ونقل البضائع، تراجعاً ملحوظاً».

وأشار إلى أن «الصعوبات هي في بعض الجوانب وإلى حدّ ما، أكبر من تلك التي كانت عام 2020 عندما كان الوباء يضرب بشدة» البلاد، وفق ما جاء في تقرير لوكالة أنباء الصين الجديدة.

وشهدت الصين في مايو الحالي أسوأ أداء اقتصادي لها منذ عامين، مع تسجيل أدنى مستوى استهلاك ونسبة بطالة قريبة من المعدّل القياسي.

وقال لي كه تشيانغ: «نحن الآن في لحظة حساسة ستحدّد التوجه الاقتصادي لمجمل العام. يجب أن نغتنم هذه الفرصة لإعادة الاقتصاد إلى السكة الصحيحة».

ويهدد التباطؤ الاقتصادي هدف النمو الذي حدّدته بكين بـ5.5 في المئة، في عام حساس سياسياً يُتوقع أن يشهد تجديداً لولاية شي جينبينغ على رأس الحزب الشيوعي الصيني في الخريف.

إلا أن الحزب يستمدّ شرعيته الرئيسية من الارتفاع المتواصل في القدرة الشرائية.

واعتبر مكتب «تريفيوم تشاينا» المتخصص في السياسة الاقتصادية الصينية في مذكرة الخميس أن «لي كه تشيانغ ربما مهّد للتو الطريق للتخلي عن هدف النمو (المحدد) لهذا العام».

فيما تخفف إجراءات الإغلاق قليلاً في شنغهاي، لا يزال سكانها البالغ عددهم 25 مليون نسمة يخضعون لقيود صارمة.

أما في بكين، تعزز السلطات التدابير لمكافحة كوفيد مع إغلاق عدد كبير من المتاجر والمواقع السياحية أو إبطاء نشاطها.